Dirasat: *Shari'a and Law Sciences*, Volume 47, No. 2, 2020

Deanship of Scientific Research

Critics' Strictness in Discrediting of Hadith Narrators (Concept, Causes, Controls and Effects)

Manal Omar Mohammed Al-Wadi

Department of Foundations of Religion, School of Shari'a, The University of Jordan, Jordan

Received: 11/3/2019
Revised: 24/10/2019
Accepted: 13/2/2020
Published: 1/6/2020

Citation: Al-Wadi, M. O. M. . (2020). Critics' Strictness in Discrediting of Hadith Narrators (Concept, Causes, Controls and Effects). *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *47*(2), 207-226. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Law/article/view/3009

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This research deals with the issue of strictness in discrediting of the narrators of hadith and exaggeration in it, which is an issue of the sciences of men in general and the science of discrediting and modification in particular. Despite the importance and gravity of this topic in the field of narration, it remained as an abstract application of rules and controls, and as models scattered in the translations of books on men, and books on discrediting and modification. There was an urgent need to explain the reasons for cases of extremism in discrediting the narrators and exaggeration in their innuendo (justice, chivalry, or discipline) and ijtihaad in setting controls that ensure that the words of critics are put in their contexts. By clarifying the concept of strictness, explaining its divisions and causes, and making ijtihad in establishing its controls and recognizing its effects, we can explain this creation in critics in a positive way in many of its applications, because the motive for it is nothing but guarding revelation and protecting the narration from the absurdity of the trivial and the impersonation of the false.

Keywords: Strictness, critics, narrators, causes, controls, effects.

تشدُّد النقاد في جرح الرواة (مفهومه وأسبابه وضوابطه وآثاره)

منال عمر محمد الوادي

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

ملخّص

تناول هذا البحث مسألة التشدد في جرح رواة الحديث والمغالاة في ذلك، وهي مسألة من مسائل علوم الرجال عمومًا وعلم الجرح والتعديل على وجه الخصوص، تلك العلوم التي لولاها ما ميزنا صحيح الحديث من سقيمه، ومع أهمية هذا الموضوع وخطورته في ميدان الرواية إلا أنه ظلَّ تطبيقات مجردة من قواعدها وضوابطها، ونماذج منثورة في تراجم كتب الرجال والجرح والتعديل وكتب الطبقات، ولم تنتظم هذه التطبيقات بسلك ينظم حباتها؛ فصارت الحاجة ماسة لبيان أسباب حالات التشدد في جرح الرواة والغُلو في غمزهم (عدالة أو مروءة أو ضبطًا) والاجتهاد في وضع ضوابط تضمن وضع كلام النقاد في مواضعه التي تحتمله، وبتوضيح مفهوم التشدد وبيان أقسامه وأسبابه والاجتهاد في تأسيس ضوابطه ومعرفة آثاره نستطيع أن نفسر هذا الخلق في النقَّاد تفسيرًا إيجابيًا في كثير من تطبيقاته، لأن الباعث عليه ما هو إلا حراسة الوحي وصيانة الرواية من عبث العابثين وانتحال المبطلين.

الكلمات الدالّة: التشدد، النقاد، الرواة، أسباب، ضوابط، آثار.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[الحشر:7]، وقال -عليه الصلاة والسلام-: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه..." (ابن حنبل، 2001م) (الآجري، 1999م) (الطبراني، 1984)**.

ولأجل ذلك فقد اعتنى علماء الإسلام بسنة النبي –صلى الله عليه وسلم– أيما عناية فبذلوا في سبيل جمعها وحفظها وضبطها أعمارهم وأموالهم، ولأن سنة النبي تناقلها الرجال حفظا في صدورهم قبل أن تنقلها أيديهم إلى السطور، فقد اعتنوا بحال أولئك الرجال الذي نقلوا سنة النبي –صلى الله عليه وسلم– وخصوصا بعد وقوع الفتنة، وتعددت مناهجهم في الحكم عليهم بين متشدد ومعتدل ومتساهل، وسأعرض في هذا البحث منهج التشدد في الجرح مبينين أسبابه عند العلماء وذاكرين ومحللين دوافعه وضوابطه وأثره في حفظ السنة وقطع دابر الوضع وأثره في رواية الحديث.

أسباب الاختيار:

إن بعض رواة الحديث وعند قراءة تراجمهم في كتب الجرح والتعديل نجد تباينًا في حكم العلماء عليهم، فنجد من يوثق الراوي وفي الوقت ذاته نجد ناقدًا آخر يضعفه، وحين التأمل نجد أن هذا الذي ضعفه قد كان متشددًا في حكمه، وهذا التباين بين النقاد دفعني للبحث عن الأسباب التي جعلت بعض العلماء يتشددون في الجرح.

مشكلة الدراسة:

موضوع التشدد في جرح رواة الحديث والمغالاة في ذلك ظلّ موضوعًا ذا تطبيقات مجردة من قواعدها وضوابطها، ونماذج منثورة في كتب الرجال، والجرح والتعديل، وكتب الطبقات فهناك نماذج من أهل الجرح والتعديل أطلق عليهم بأنهم يتشددون في إصدار أحكامهم.

وسوف تقوم هذه الدراسة بالإجابة عما يأتي:

1- ما مفهوم التشدد، وما أقسامه؟

2- ما أسباب التشدد عند بعض النقاد؟

3- هل من ضوابط تحكم هذا التشدد؟

4- ما آثار التشدد في الجرح؟

أهمية البحث وسبب اختياره:

- يعد هذا البحث إضافة للمكتبة الإسلامية، وإثراءً لقضية حديثية في الجرح والتعديل لم تفرد ببحث متكامل يحيط بجميع تفاصيلها.

- يتناول هذا البحث الأسباب والدوافع التي أدت إلى تشدد بعض نقاد الحديث في جرح الرواة.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أن العلماء لم يجمعوا ضوابط التشدد في إطار واحد فأحببت أن أذكر ذلك في بحث مختصر يحيط بجميع أجزائه.

- تبرز أهمية هذا البحث في التنويه بالآثار الإيجابية والسلبية التي نتجت عن تشدد بعض نقاد الحديث في جرح الرواة، حيث فهم كثير من الناس أن التشدد خلق سلبي مع أن واقع هذه المسألة يشهد بأن له آثارًا إيجابية تمثلت في حكاية السنة النبوية وحراستها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

1- بيان مفهوم التشدد وأقسامه.

2- تعرُّف أسباب التشدد عند بعض النقاد.

3- تعرُّف الضوابط التي تحكم التشدد في الجرح.

4- بيان آثار التشدد في الجرح.

منهج البحث:

وقد سلكت في هذا البحث المنهج التالي:

** أخرجه أحمد في مسنده (ج28- ص411- رقم17174). والآجري في الشريعة، باب التحذير من طوائف يعارضون سنن النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب الله تعالى (ج1- ص415- رقم97). والطبراني في مسند الشاميين (ج2- ص137- رقم1061)... وغيرهم عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن المقدام بن معدي كرب به. قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرَشي، فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو ثقة.

المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء جميع النصوص ذات الصلة بموضوع التشدد، الأمر الذي جعلني أقف على هذا الموضوع.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل مضمون الدراسة، والوقوف على دقائقها المفصلية، والنظر فيها بمنظار التجديد العلمي المعاصر.

المنهج الوصفي: من خلال تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى تعليمات مقبولة.

الدراسات السابقة:

لم أجد من كتب في هذا الموضوع سوى الدراسة التي قام بها الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى بعنوان:

النقاد المتشددون في الجرح والتعديل – دراسة تطبيقية – نزار عبد القادر محمد ريان – كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية – غزة – مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – (167 – 222) – 2004 م. وقد استعرضت هذا البحث فوجدت صاحبه رحمه الله قد أحصى النقاد الموصوفين بالتشدد، وذكر بعض أحكامهم على بعض الرواة على نماذج من الرواة الذين تكلم فيهم هؤلاء النقاد الذين وُصفوا بالتشدد، والجديد في دراستي أني قد أصَّلت لموضوع التشدد في الجرح بالاجتهاد في بيان أقسامه، ووضع أسبابه، وتأسيس ضوابطه، والتنويه بأثاره الإيجابية.

وقد قسمت بحثي هذا إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: مقدمات في موضوع التشدد في الجرح.

المطلب الأول: مفهوم التشدد

المطلب الثاني: أقسام النقاد عند الإمام الذهبي من حيث التشدد في الجرح أو الاعتدال أو التساهل فيه.

المطلب الثالث: مآخذ العلماء على بعض النقاد المتشددين في الجرح فيما لا ينبغي.

المبحث الثاني: أسباب التشدد في جرح الرواة وضو ابطه و آثاره.

المطلب الأول: أسباب التشدد في الجرح.

المطلب الثاني: ضوابط التشدد.

المطلب الثاني: آثار التشدد في الجرح.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.

المبحث الأول

مقدمات في موضوع التشدد في الجرح

المطلب الأول: مفهوم التشدد

الفرع الأول: التشدد لغةً.

1. التشدد: الشدة الصلابة وهي نقيض اللين، تكون في الجواهر والأعراض والجمع شدد، عن سيبويه قال: جاء على الأصل لأنه لم يشبه الفعل وقد شده يشده شدا فاشتد، وكل ما أحكم فقد شد وشدد وشددا(ابن منظور، 1414ه)، وتشدد في الأمر بالغ فيه ولم يخفف(الفيروزآبادي، 1426).

شدَّد: شيء شديد بين الشدة بالكسر وقد اشتد.

وشدَّد عضده قواه وشده أوثقه يشده ويشد بالضم والكسر شدا فيها، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ [الأنعام: 152] أي قوته(الرازي، 1995م).

الفرع الثاني: مرادفات التشدد.

العنت: ع ن ت: وقع فلان في العنت أي فيما شق عليه، وعنت العظم: أنكسر بعد الجبر(الزمخشري، 1998).

الإعنات: أن يحمل على الدابة ما لا تحتمله حتى يضر بها ذلك، وجملة معاني العنت المشقة، والضرر، ويقال عنتت الدابة عنتا إذا اظطلعت ظلعا ذا مشقة (الأنباري، 1992م).

عنت الشيء عنتا: فسد وفلان وقع في مشقة وشدة.

وفي التنزيل العزيز، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: 128]. أي الشدة والمشقة، والعظم انكسر بعد الجبر فهو عنت(إبراهيم مصطفى، 2004م).

العنت (بالضم): محركة: الفساد والإثم والهلاك ودخول المشقة على الإنسان وأعنته غيره ولقاء الشدة والزنى والوهي والانكسار، واكتساب المأثم، وجاء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 25].

وعنته تعنيتا: شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أداؤه(الفيروز أبادي، 1426ه).

والذي أراه والله أعلم أن إطلاق لفظة التعنت أو العنت على الرواة غير سائغ، لا سيما وأن معناه المشقة والضرر.

وفي معنى ذلك أيضا الحديث الذي ورد عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وهو حديث جابر بن عبدالله قال:" دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله – صلى الله عليه وسلم -، فوجد الناس جلوسا ببابه لم يؤذن لأحد منهم، قال: فأذن لأبي بكر فدخل... إن الله لم يبعثني معنتا ولا متعنتا ولكن بعثني معلما وميسرا"(مسلم، د. ت)*.

ومعنى (معنتًا ولا متعنتًا): أي مشددًا على الناس وملزما إياهم ما يصعب عليهم ولا متعنتًا: أي طالبًا زلتهم، وأصل العنت المشقة(مسلم، د.ت).

الفرع الثالث: التشدد في الاصطلاح.

التشدد: هو الإفراط في الجرح، وغمز الراوي بالغلطة والغلطتين، ولا يوثق إلا من كان في المرتبة العليا من العدالة والضبط وعكسه المتساهل(الذهبي، 1990م).

والوصف بالتشدد أو بالاعتدال أو بالتساهل إنما يكون باعتبار الغالب من حال الناقد وأقواله وأحكامه على الرجال.

وذلك أن بعض المتشددين قد يعتدل أو يتساهل، وبعض المعتدلين قد يتشدد أو يتساهل، وبعض المتساهلين قد يتشدد أو يعتدل، وإنما يوصف الراوي بأحد هذه الأوصاف باعتبار الأغلب والأعم من أحكامه، ولذلك كان التعامل مع أحكام العلماء على الرواة عسر، ولا يكمل له إلا القليل من علماء هذا الفن.

المطلب الثاني: أقسام النقاد عند الذهبي من حيث التشدد في الجرح أو الاعتدال أو التساهل فيه.

وبعد ذكر تعريف التشدد والعنت أذكر، مفهوم تقسيم علماء الجرح والتعديل إلى (متشدد، ومعتدل، ومتساهل) مما لا شك فيه أن الإمام الذهبي –رحمه الله– هو الذي أشهر هذا التقسيم في علماء الجرح والتعديل، قال – رحمه الله -: " أما أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل فهم على ثلاثة أقسام:

1. قسم متعنت في الجرح مثبت في التعديل، ومثل على ذلك بعدد من النقاد، أمثال ابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني.
2. القسم الثاني: وهم المتساهلون، ومثل على ذلك بالترمذي، وأبي عبدالله الحاكم.
3. القسم الثالث: المعتدلون، ومثل على ذلك بالبخاري، وأحمد، وأبي زرعة الرازي (الذهبي، 1990م).

وأما قسم المتشددين وهو الذي عليه مدار بحثنا، فإننا ننظر في حال هؤلاء النقاد المتشددين وندرس بعض من تلك الأمثلة، ومن ثم نصنفهم إلى تشدد ايجابي وتشدد سلبي.

فالشخصية في كل إنسان تتألف من عقليته ونفسيته، ولا دخل لشكله ولا جسمه ولا مظهره ولا غير ذلك، فكلها قشور.

ومن السطحية أن يظن أحد أنها عامل من عوامل الشخصية أو تؤثر في الشخصية ذلك أن الإنسان يتميز بعقله وسلوكه، هو الذي يدل على ارتفاعه أو انخفاضه، وبما أن سلوك الإنسان في الحياة إنما هو بحسب مفاهيمه فيكون سلوكه مرتبطا بها ارتباطا حتميا لا ينفصل عنها.

والسلوك هو أعمال الإنسان التي يقوم بها لإشباع غرائزه أو حاجاته العضوية فهو سائر بحسب الميول الموجودة عنده للإشباع سيرا حتميا، وعلى ذلك تكون مفاهيمه وميوله هي قوام شخصيته (النبهاني، 2003م).

والآن نبدأ بدراسة أحوال هؤلاء الأئمة، وقد أشار الحافظ الذهبي –رحمه الله– في كتابه " سير أعلام النبلاء " إلى عدد من هؤلاء الأئمة فمنهم:

أولا: الإمام شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم الواسطي (ت 160ه).

عرف الحافظ الذهبي بإمامته في علم الحديث، وحجيته في نقد الرجال، فقال: " وكان أبو بسطام إمامًا ثبتًا حجة ناقدًا، جهبذًا، صالحًا، زاهدًا، قانعًا بالقوت، رأسًا في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أول من جرح وعدل أخذ عنه هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي وطائفة" (الذهبي، 1410ه).

ووصفه أيضا بالبراعة في النقد فقال في ترجمة يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي (ت137ه):"... وقد حدث عن شعبة مع براعته في نقد الرجال" (الذهبي، 1410ه).

ومن أمثلة تعنته في النقد ما يلي:

1. أنه قيل لشعبة:" لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركته"، ومن المعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه.
2. أنه أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتا – أي صوت الطنبور من بيته، أو صوت القراءة بألحان فتركه(اللكنوي، 1407ه).

ووجه كون هذا السبب لا يوجب غمز الرواي به، فضلا عن أن يوجب ترك الرواية عنه هو أنه يحتمل أن يكون مذهب المنهال بن عمرو التوسع في

* أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية (ج2- ص 1104- رقم 1478).

إباحة الغناء والمعازف، وان كان الصواب في خلافه، كما يحتمل أن يكون النهي عن الغناء والمعازف، ودليل تحريمها لم يبلغه، ولذلك اعترض وهب بن جرير على شعبة بقوله: "وهلا سألته فعسى كان لا يعلم، وقال الحافظ ابن حجر: "وهذا اعتراض صحيح فان هذا لا يوجب قدحا في المنهال" (ابن حجر، 1379ه).

كما يحتمل قول وهب بن جرير: "فعسى كان لا يعلم" احتمالين آخرين:

أ. أنه لا يعلم بوجود ذلك الصوت في بيته، لأنه من فعل غيره.

ب. أو لا يعلم أنه في بيته، بل ظنه في بيت غيره.

ومع ورود هذه الاحتمالات، فلا معنى لغمز الراوي بهذا السبب، والله أعلم(ابن موسى،2000م).

الثاني: الإمام يحيى بن سعيد بن فروخ القطان البصري (ت198ه):

أشار الحافظ الذهبي إلى عنايته بهذا الشأن، وإمامته في الجرح والتعديل، فقال: " وعني بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال"(الذهبي،1985 م).

وقال أيضا مشيرًا إلى ذلك والى منهجه في النقد: " كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخا فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدا فتأن في أمره، حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل إسرائيل، وهمام، وجماعة أحتج بهم الشيخان"(الذهبي،1985 م).

وبالنظر في أحكام الإمام يحيى القطان على الرواة ومقارنتها بأحكام غيره من النقاد يتبين أن أحكامه في الرواة الذين صرح بتوثيقهم جاءت موافقة لأحكام غيره من النقاد؛ بل اتفق النقاد غالبا على توثيقهم.

أما أحكام القطان في الرواة الذين نزل بهم عن درجة الثقة، وهم من قال فيهم (وسط) أو (لا بأس به) جاءت في الحد الأدنى من أحكام غيره من النقاد، بل حكم عليهم أكثر النقاد بحكم أعلى من حكمه، مما يدل على تشدده فيهم "(أبو شعر، 2005م).

ويقبل الإمام يحيى القطان رواية المبتدع، ولا يرى فيها سببا لترك حديثه بل إن كلام الإمام القطان يفيد قبول رواية المبتدع ولو كان رأسا في البدعة.

فقد قال في عمر بن ذر الهمداني: " كان ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، وهو رأس في الإرجاء كما وصفه الذهبي في المغني "(الذهبي، د. ت).

وورد تصريح الإمام القطان بقبول رواية من كان رأسا في البدعة، فقد روى ابن المديني، قال: " قلت ليحيى القطان: إن عبد الرحمن قال: أنا أترك من أهل الحديث كل رأس بدعة؟ فضحك يحيى، وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن ذر؟! كيف تصنع بابن أبي رواد؟! وعد يحيى قوما أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك حديثا كثيرا" (أبو شعر، 2005م).

الثالث والرابع: الإمامان أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي (ت 218ه)، وعفان ابن مسلم الصفار البصري (ت 220ه).

قال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود:" بلغك عن عفان، أنه يكذب وهب ابن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري، قال: سمعت عليا يقول: أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحد إلا وقعوا فيه"(السجستاني، 1983م).

فعلق الحافظ الذهبي على ذلك قائلا: "يعني أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحدا فناهيك به"(الذهبي، 1985م).

وقال في "تاريخ الإسلام"(الذهبي، 2003ه): " وعفان مختصر شعبة، فانه كان متعنتا في الرجال، كثير الشك والضبط للخط، يكتب ثم يعرض على الشيخ ما سمعه".

وقال المعلمي – رحمه الله -: " وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة* تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما (ابن أبي حاتم، 1952م).

الخامس: الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي –رحمه الله– (ت 354 ه).

عرف الحافظ الذهبي –رحمه الله– بإمامته في هذا الفن فقال: " الإمام العلامة، الحافظ المجود، شيخ خراسان... صاحب الكتب المشهورة"(الذهبي، 1985م).

وقد أنتقد الحافظ الذهبي –رحمه الله– أبا حاتم بن حبان، في كثير من التراجم التي لاح فيها تشدده وإسرافه في الجرح، فمن ذلك:

1. ما وقع من التعارض في الرواي الواحد وكان منشؤه تعنت الجارحين أيضا ما أخرجه الذهبي في ميزانه في ترجمة سويد بم عمر الكلبي، بعد ما نقل توثيقه عن ابن معين وغيره، فقال: " أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية

* يعني ما أسنده أبو داود عن علي بن المديني.

"(الذهبي، 1963 م).

2. في ترجمة حجاج بن أرطاة بن ثور النخعي الكوفي، قال فيه ابن حبان: "كان صلفا، كان خرج مع المهدي إلى خراسان فولاه القضاء... تركه ابن المبارك ويحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل – رحمهم الله – أجمعين" (ابن حبان، 1396ه).

فتعقبه الحافظ الذهبي –رحمه الله– قائلا: " كذا قال ابن حبان! وهذا ليس بجيد، وقد قدمنا عبارات هؤلاء في حجاج، نعوذ بالله من التهور في وزن العلماء"(الذهبي، 1985م).

3. وفي ترجمة " عمرو بن دينار البصري " توفي في حدود الثلاثين ومئة، قال الذهبي – رحمه الله -: " أسرف فيه ابن حبان، فقال (ابن حبان، 1952م)*: لا يحل كتب حديثه، إلا على جهة التعجب، ينفرد بالموضوعات عن الأثبات" (الذهبي، 1985م).

وقال الذهبي عن الترجمة السابقة وهي ترجمة " حجاج بن أرطأة "، وقال في (ميزان الاعتدال): "تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد، كذا قال ابن حبان، وهذا القول فيه مجازفة "(الذهبي، 1963 م).

4- وهذا بهز بْن حكيم بْن معاوية القشيري الْبَصْرِيّ، ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: " كان يخطىء كثيرا فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم رحمهما الله فهما يحتجان به ويرويان عنه وتركه جماعة من أئمتنا ولولا حديث إنا آخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا"، (أبو داود، 1403ه)، (النسائي، 1986م)، (الشيباني، د. ت)، (الصنعاني، 1403ه)، (ابن الجارود، 1988م)، (الحاكم، 1990م)؛ لأدخلناه في الثقات وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه. (ابن حبان، 1396ه).

وقد ذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال:" صدوق مشهور، وثقه غير واحد، ولينه بعضهم".(الذهبي، 1986م) وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام:" ولولا حديث: إنا آخذوها، فهو حديث انفرد به بهز أصلا ورأسا، وقال به بعض المجتهدين... وحديثه قريب من الصحة" (الذهبي، 1413ه)، وقال الذهبي في المغني:" صدوق فيه لين وحديثه حسن" (الذهبي، 1971م).

هذا وقد تبين أن بهز بن حكيم صدوق مختلف فيه، والجمهور على توثيقه، وقد صرّح ابن حبان أن سبب ذكره في الضعفاء لأجل حديث واحد أخطأ فيه، والصواب أن خطأ الراوي في حديث لا يحكم عليه بالضعف، ولا يجعل في عداد الضعفاء بسبب ذلك وبخاصة إذا لم يكن هناك سبباً لضعفه سوى روايته لهذا الحديث، ويعدّ ذلك مظهرًا من مظاهر التشدّد والإسراف في الجرح الذي وصف به ابن حبان من قبل بعض النقاد (أبو صعيليك، 2016م).

السادس: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق أبو إسحاق الجوزجاني (ت259 ه).

قال ابن حجر " وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد.

فأن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة، وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه، قبل التوثيق" (ابن حجر، 1408ه).

السابع: الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت 277ه).

قال فيه الحافظ الذهبي: "الإمام الحافظ، الناقد، شيخ المحدثين،... كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف وجرح وعدل، وصحح وعلل" (الذهبي، 1985م).

ووصف تعنته بقوله: "إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله: فانه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به، فنتوقف حتى نرى ما قال غيره فيه، فان وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فانه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال "الصحاح": "ليس بحجة، وليس بقوي" أو نحو ذلك (الذهبي، 1985م).

ومن أمثلة تعنته بالجرح ما يأتي:

1. قال الذهبي –رحمه الله– في ترجمة بشير بن نهيل أبي الشعثاء البصري.

"حديثه في الكتب الستة، شذ أبو حاتم فقال**: "لا يحتج به..." (الذهبي، 1985م).

وقال في تاريخ الإسلام (الذهبي، 1993م): "وكان صالحا من الثقات، وشذ أبو حاتم فقال: "لا يحتج به".

وقال في ترجمة بريد بن عبدالله بن أبي بردة الأشعري الكوفي، توفي سنة نيف وأربعين ومئة: وهو صدوق أحتج به في الصحيحين ".

---

* انظر كتاب المجروحين لابن ابي حاتم (71/2) ولفظه: كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات " لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب".

** أنظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج2- ص380) وعبارته لا يحتج بحديثه.

وقال أبو حاتم(ابن أبي حاتم، 1952م): "لا يحتج به"... وقال أبو حاتم أيضًا: "ليس بالمتين، يكتب حديثه"(الذهبي، 1985م).

وقال في تاريخ الإسلام(الذهبي، 1993): "وهو صدوق موثق، إلا أن أبا حاتم قال لا يحتج به".

3. وفي ترجمة، شيبان بن عبد الرحمن النحوي التميمي مولاهم البصري نزيل الكوفة، ثم بغداد (ت 164ه)، وثقه غير واحد من الأئمة مع تنصيص بعضهم على صحة كتابه، منهم ابن سعد(العصفري، 1387ه)، وابن معين(المري، د.ت)، وابن عمار(المري، د.ت)، وأحمد بن حنبل(ابن أبي حاتم، 1952م)، والترمذي(الدارمي،2013م)، وغيرهم.

أما أبو حاتم فجاء عنه أنه قال: "كوفي حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه، لا يحتج به"(ابن أبي حاتم، 1952م).

فتعقبه الحافظ الذهبي بقوله: "قول أبي حاتم فيه "لا يحتج به" ليس بجيد(الذهبي، 1985م).

كذا تعقب الذهبي أبا حاتم في هذا الموضع ووصف كلامه في شيبان بن عبد الرحمن بعدم الجودة وذلك لدلالته على التعنت والشدة في الجرح، لكن الشأن في ثبوت عبارة " لا يحتج به " عن أبي حاتم(ابن موسى، 2000م)، فقد قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله -: "وقرأت بخط الذهبي: " قال أبو حاتم: لا يحتج به (الذهبي، 1963م)، وهذه اللفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم، فينظر ليس فيه إلا " يكتب حديثه " فقط، وكذا نقله عنه الباجي (ابن أبي حاتم، 1952م).

وقال في هدي الساري(ابن حجر، د.ت): " وقرأت بخط الذهبي في الميزان "، وقال أبو حاتم: " صالح الحديث، لا يحتج به " قلت: القائل: ابن حجر وهو وهم في النقل، فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: " كوفي حسن، صالح، يكتب حديثه " وكذا نقل الباجي عنه، وكذا هو في تهذيب الكمال (المزي، 1418ه)، وهو الصواب ".

وعلق العلامة المعلمي على النسخة المطبوعة من كتاب الجرح والتعديل، على هذه القضية بقوله: " كلمة لا يحتج به، ثبتت عندنا في الأصلين، ولم يذكرها المزي في التهذيب، ثم نقل كلام أبن حجر من الموضعين السابقين، ثم قال: ولم يهم الذهبي، ولكن هذه الكلمة وقعت في بعض النسخ دون بعض، ويوشك أن تكون من زيادة بعض النساخ؛ لأن أبا حاتم يكثر أن يقول: "يكتب حديثه"، ولا يحتج به، فلما قال في هذه الترجمة " يكتب حديثه " جرى قلم الناسخ على العادة بزيادة: " ولا يحتج به " وهي كالمنافية لما قبلها، ولما عليه جمهور الأئمة، والله أعلم"(ابن أبي حاتم، 1952م).

الثامن: الإمام أحمد بن شعيب النسائي (303 ه).

عرف الحافظ الذهبي بإمامته، وحقه في الحديث وعلله، ونقد الرجال، فقال: " الإمام الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث،..."(الذهبي، 1985م).

وقال أيضا: " ولم يكن أحد في رأس ثلاث مئة أحفظ من النسائي هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة..."(الذهبي، 1985م).

ويظهر تشدد النسائي في الجرح والتليين في إطلاقه عبارة " ليس بالقوي "، وشبهها على جماعة كبيرة من الصدوقين والمقبولين، مع أنه أطلق كثيرا بعض عبارات الجرح الأخرى في رجال هم أخف ضعفا وأرفع رتبة مما حكم عليهم به، ومنهم الحسين بن داود المصيصي المعروف بسنيد، وسالم بن أبي صفصة الكوفي، وسالم بن عبدالله الخياط، وسدير بن حكيم الصيرفي، وقد أقتصر في كل واحد من هؤلاء الأربعة على عبارة: " ليس بالقوي"(سعد، 2002م).

وأما الأربعة هؤلاء فأولهم ضعيف وثلاثتهم صدوقين.

ومن الذي يدل على وصفه بالتشدد ما يلي:

1. ما حكاه أبو الفضل بن طاهر، قال: " سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت!! إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: " يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطا أشد من شرط البخاري ومسلم" (المقدسي،1405ه).

وقد علق الحافظ الذهبي –رحمه الله– على هذه المكايلة قائلا: " صدق فانه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم "(الذهبي، 1985م).

2. وقال أحمد بن محبوب الرملي: " سمعت أبا عبد الرحمن بن شعيب يقول: " لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم "(المقدسي، 1405ه).

3. وسئل الدارقطني – رحمه الله -: " اذا حدث أبو عبد الرحمن النسائي، وابن خزيمة أيما تقدمه، فقال: " أبو عبد الرحمن، فانه لم يكن مثله، { ولا } أقدم عليه أحدا، ولم يكن في الورع مثله، ولم يحدث بما حدث أبن لهيعة، وكان عنده عاليا عن قتيبة "(السهمي، 1984م)*، يعني ابن سعيد البغلاني.

* وما بين المعكوفتين زيادة من التقييد، لابن نقطة (ج1- ص151)، وتهذيب الكمال (ج1- ص335).

وعلى هذا أقول تشدد شعبة، وابن حبان، وأبو نعيم، وعفان بن مسلم، والجوزجاني تشدد سلبي.

أما تشدد يحيى القطان، وأبو حاتم، والنسائي فانه تشدد ايجابي، والله أعلم.

المطلب الثالث: مآخذ العلماء على بعض النقاد المتشددين في الجرح فيما لا ينبغي.

هناك أئمة لم يوصف منهجهم في النقد بأحد تلك الأوصاف الثلاثة (متشدد، متساهل، معتدل)، وقد وقع منهم في بعض المواضع تعنت لبعض الرجال الذين ترجموا لهم، فانتقدهم الحافظ الذهبي في ذلك، وبين غلطهم فيما ذهبوا إليه(ابن موسى، 2000م)، ومنهم.

1. في نقده للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو بن حمد السليماني البيكندي البخاري(ت404 ه).

قال الذهبي في ترجمته: "رأيت للسليماني كتابا فيه حط على كبار، فلا يسمع منه ما شذ فيه"(الذهبي، 1985م).

وفي ترجمة "محمد بن أحمد بن ضنيب البخاري ثم البغدادي"، قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول، كنا في مجلس ابن ضنيب، فأملى في فضائل علي – رضي الله عنه – بعد أن كان أملى فضائل الثلاثة، إذ قام أبو الفضل السليماني وصاح: أيها الناس هذا دجال فلا تكتبوا، وخرج من المجلس لأنه ما سمع بفضائل الثلاثة"(الذهبي، 1985م).

فقال الذهبي: " هذا يدل على زعارة السليماني وغلظته، الله يسامحه"(الذهبي، 1985م).

وقال في ترجمة " أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي البغدادي"، (ت317 ه): "قال أحمد بن علي السليماني الحافظ، البغوي يتهم بسرقة الحديث"، ثم تعقبه بقوله " هذا القول مردود، وما يتهم أبا القاسم أحد يدري ما يقول، بل هو ثقة مطلقا"(الذهبي، 1985م).

2. في نقده للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463ه).

قال في ترجمته " ليت الخطيب ترك بعض الحط على الكبار فلم يروه "(الذهبي، 1985م).

وقال في " تاريخ الإسلام "(الذهبي، 2003)، ترجمة الحسن بن زياد الأنصاري اللؤلؤي الكوفي الفقيه، (ت204ه) " ساق في ترجمة هذا أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي ذكرها "(الخطيب البغدادي، 1417ه)، (المعلمي اليماني، 1406ه).

3. في نقده للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين المعروف بأبن عساكر (ت571 ه).

قال في ترجمة: " محمد بن عبد الباقي بن محمد قاضي المرستان " (ت 535 ه).

وقد تكلم فيه أبو القاسم بن عساكر بكلام مرد فج، فقال(ابن عساكر، 1415ه): " كان يتهم بمذهب الأوائل، ويذكر عنه رقة دين"(الذهبي، 1985م).

ثم نقل قول ابن الجوزي: "وذكر لنا: أن المنجمين حضرا حين ولدت، فأجمعا أن العمر أثنتان وخمسون سنة، قال: وها أنا قد جاوزت التسعين..."(ابن الجوزي، 1416ه).

فعلق على ذلك الذهبي بقوله: " هذا يدل على حسن معتقده(الذهبي، 1985م)".

4. في نقده للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي (ت567ه).

أبان الحافظ الذهبي –رحمه الله– عن سبب وقوع الأوهام في كتب الحافظ أبن الجوزي، فنقل قول الموفق عبد اللطيف، في ابن الجوزي: " وكان كثير الغلط فيما يصنف، فانه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره ".

فعلق عليه بقوله: ط هكذا هو، له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئا لو عاش عمرا ثانيا لما لحق أن يحرره ويتقنه "(الذهبي، 1985م).

ونقل في موضع آخر، عن الحافظ سيف الدين بن المجد عده بعض أوهام ابن الجوزي، فقال إثره: " هذه عيوب وحشة في جزأين "(الذهبي، 1985م).

ومن صور تعنته – رحمه الله -:

ما جاء في ترجمة " أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي" (463 ه).

قال الذهبي: " تناكر ابن الجوزي –رحمه الله– وغض من الخطيب، ونسبه الى أنه يتعصب على أصحابنا الحنابلة "(الذهبي، 1985م).

يشير الذهبي بذلك الى مقولة ابن الجوزي السابقة الذكر حيث قال: دفاعا عن الحسن بن علي بن مذهب: " وقد كان في الخطيب شيئان: أحدهما الجري على عادة عوام المحدثين من قبله من قلة الفقه.

الثاني: التعصب في المذهب، ونحن نسأل الله السلامة...(ابن الجوزي، 1416ه).

5. في نقده للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن هلال بن علي العصبي السامري المعروف بالدقاق (ت562 ه).

قال الذهبي في ترجمته: " محمد بم طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي "(ت 507 ه)، وقد ذكره الدقاق في رسالته فحط عليه، فقال: كان

صوفيا ملا منيا، سكن الري، ثم همذان، له كتاب "صفوة التصوف"، وله أدنى معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما ".

فقال الذهبي: " يا ذا الرجل أقصر فابن طاهر أحفظ منك بكثير " ثم قال الدقاق: " وذكر لي عنه الإباحة ".

فرد ذلك الذهبي بقوله: " ما تعني بالإباحة؟ إن أردت بها الإباحة المطلقة فما شأن ابن الطاهر، هو والله مسلم أثري، معظم لحرمات الدين، وان أخطأ أو شذو وان عنيت إباحة خاصة، كإباحة السماع، وإباحة النظر إلى المرد، فهذه معصية، وقول للظاهرية بإباحتها مرجوح "(الذهبي، 1985م).

وقد حرر مرتبته عنده في كتابه " ميزان الاعتدال "(الذهبي، 1963م)، فقال: " محمد بن طاهر المقدسي الحافظ، ليس بالقوي، فان له أوهاما كثيرة في التواليف...

وله انحراف عن السنة إلى التصوف غير مرضي، وهو في نفسه صدوق لهم يتهم، وله حفظ ورحلة واسعة.

وليس ثمة تعارض بين قول الذهبي: "الحافظ " أو "له حفظ"، وبين قوله " ليس بالقوي " إذ الحفظ المراد هنا سعة المحفوظ وكثرته لا إتقانه وضبطه(ابن موسى، 2000م)، ويؤيد ذلك قوله في صدر ترجمته من " سير أعلام النبلاء "(الذهبي، 1985م)، " الإمام الحافظ الجوال، ذو التصانيف... ".

ثم قال: " وسمع بالقدس ومصر، والحرمين والشام، والجزيرة، والعراق، وأصبهان، والجبال، وفارس، وخراسان ووكتب ملا يوصف كثرة بخطه السريع القوي الرفيع، وصنف وجمع، وبرع في هذا الشأن، وعني به أتم عناية، وغيره أكثر اتقانا وتحريا منه ".

المبحث الثاني

أسباب التشدد في جرح الرواة وضوابطه و آثاره

المطلب الأول: أسباب التشدد في الجرح

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي قادت علماء الجرح والتعديل للتشدد في الرجال، نجملها في ما يلي:

أولا: الحفاظ على دين الله تعالى:

إن المصدران الأساسيان في الدين هما: (الكتاب، والسنة)، وان الله تعالى تكفل بحفظ كتابه وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ ﴾ [الحجر:9].

وأما المصدر الثاني وهو السنة، فقد تكفل الله حفظها جملة، وأما تفصيلا فقد ترك ذلك لعلماء الأمة، لاجتهادهم، فلذلك تجد فئات من علماء السنة وأئمة الدين قاموا بواجب الدفاع عن السنة وذب الكذب عنها وحفظها، فكان من العلماء من تشدد ذلك وكان يجرح لأدنى سبب، وذلك حفاظا منهم على السنة.

ثانيا: تنزيه الرواية عن التكسب بها وأخذ الأجر عليها.

وقد وقع قوم في هذا الصنيع، واعتبروه من خوارم المروءة، منهم:

1. الإمام أبي إسحاق بن إبراهيم بن راهويه:

قال إبراهيم بن محمد الصيلاني: " كنت في مجلس إسحاق بن راهوية، فسأله سلمة بن شبيب عن المحدث يحدث بالأجر، قال: لا يكتب عنه"(الخطيب البغدادي، 1409ه).

2. الإمام أحمد بن محمد بن حنبل:

قال سلمة بن شبيب: سئل أحمد بن حنبل، أيكتب عمن يبيع الحديث؟

قال: " لا ولا كرامة"(الخطيب البغدادي، 1409ه).

3. الامام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي:

قال أحمد بن بندار بن اسحاق الهمذاني: سمعت أبا حاتم الرازي، وسئل عمن يأخذ على الحديث، قال: " لا يكتب عنه"(الخطيب البغدادي، 1409ه).

مثال على ذلك:

1. ما جآء في ترجمة " الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي مولاهم البغدادي ".

قال الحافظ الذهبي: " لا بأس بالرجل، وأحاديثه على استقامة،... وذنبه أخذه على الرواية، فلعله – وهو الظاهر – أنه كان محتاجا فلا ضير "(الذهبي، 1985م).

وقال في " ميزان الاعتدال "(الذهبي، 1963م): " وكان حافظًا، عارف بالحديث، تكلم فيه بلا حجة "، ثم قال: " ولينه بعض البغادة لكونه يأخذ على الرواية ".

ثالثا: طبيعة ونفسية الناقد.

ان الناس في طبيعتها تختلف من شخص لآخر، فمنهم المتسامح، ومنهم المعتدل، ومنهم المتشدد.

فمن هؤلاء النقاد من كانت طبيعته ونفسيته تميل إلى التشدد فظهر ذلك في جرحه ونقده للرواة، فكان يجرح لأدنى سبب.

والذي أعتقده أن شعبة بن الحجاج كانت طبيعته ونفسيته تميل إلى التشدد فكان يجرح لأدنى سبب أو لأسباب لا تقتضي الجرح وذكرت ذلك في الأمثلة سابقا.

رابعا: التشدد بسبب اختلاف المذهب.

ومثاله: ما جاء في ترجمة أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي

قال إبراهيم بن يوسف السجاني: "سمعت الربيع بن سليمان يقول: رأيت أشهب بن عبد العزيز ساجدا وهو يقول في سجوده: " اللهم أمت الشافعي، وإلا ذهب علم مالك بن أنس، فبلغ ذلك الشافعي فتبسم، وأنشأ يقول:

تمنى رجال أن أموت وان أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد

فقل للذي يبغي خلاف الذي مضى تهيأ لأخرى مثلها فكأن قد (البيهقي، 1391)*

وقد علموا لو ينفع العلم عندهم لئن مت ما الداعي علي بمخلد (البيهقي، 1391)"

خامسا: أن يقارن الراوي بغيره فيتشدد به.

مثاله:

ما رواه العقيلي عن محمد بن عيسى، ورواه أبن عدي عن الدولابي، كلاهما عن العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين قال: " كان يحيى بن سعيد لا يروي عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان يستضعف عاصم الأحول، وكان يروي عن من دونهم مجالد بن سعيد "(العقيلي،1984م)، (ابن عدي،1977م).

المطلب الثاني: ضوابط التشدد

لا بد من وضع مجموعة من الضوابط التي تحكم عملية جرح الرواة لكي لا يكون الأمر منفلتا ومن تلك الضوابط ما يلي:

أولًا: لا ينبغي جرح الراوي بغلطة أو غلطتين إذا كان مكثر.

قد يكون الراوي مكثرا روى أحاديث تعد بالآلاف، أو المئات، ويكون قد ضبط جل مروياته، وأخطأ في قدر يسير منها، لا يعد شيئا في جانب ما أصاب فيه، فالعبرة في حق هذا الراوي بالغالب الكثير لا بالنادر اليسير، ولا يزحزح عن مرتبة الثقة لخطئه النادر، وان كان أصحاب هذه المرتبة متفاوتين قها تبعا لتفاوتهم في ندرة الخطأ وقلته وبحسب ما لكل منهم من كثرة الروايات(ابن موسى، 2000م)، ويدل على ذلك ما يلي:

أ. قال علي بن المديني –رحمه الله– في شبابة بن سوار الفزاري: " كان شيخا صدوقا، إلا أنه كان يقول بالإرجاء، ولا ينكر من رجل سمع من رجل ألفا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب"(الخطيب البغدادي، 1417ه).

ب. قال ابن حبان – رحمه الله -: "... وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه ما لم يفحش ذلك منه بمخرجه عن الثقات إذا تقدمت عدالته "(ابن حبان، 1973م).

ومثال ذلك: " قال في ترجمة " روح بن عبادة بن العلاء بن حسان بن عمرو القيسي البصري " (ت 205 ه): " وقيل: إن عبد الرحمن تكلم فيه، وهم في إسناد الحديث، ثم قال الذهبي: " وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفا كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد.

فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه، لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه، ولسنا نقول، إن رتبة روح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان، بل ما هو بدون عبد الرزاق، ولا أبي النضر "(الذهبي، 1985م).

وقال في ميزان الاعتدال(الذهبي، 1963م):" وقيل: إن عبد الرحمن تكلم فيه لكونه وهم في إسناد فلا ضير ".

* هذان بيتان الأولان، رواهما حرملة بن يحيى(البيهقي، 1391ه) انظر البيهقي، (ج73/2).

وقال في موضع آخر(الذهبي، 1963م): " نعم، عبد الرحمن بن مهدي أقوى منه، وأما هو فصدوق صاحب حديث".

وفي ترجمة "يحيى بن الضريس بن يسار القاضي البجلي مولاهم الرازي" (ت203هـ).

قال أبو حاتم الرازي: "كان عنده عن حماد بن سلمة عشرة آلاف، وعن الثوري عشرة آلاف أو نحوه "(ابن أبي حاتم، 1952م).

وقال عبدالله بن عمران الأصبهاني: سمعت وكيعا يقول: " يحيى بن الضريس من حفاظ الناس، ولولا أنه خلط في حديثين، وذكر حديثا لمنصور "(ابن أبي حاتم، 1952م)، (المزي،1418هـ).

فقال الحافظ الذهبي –رحمه الله– عقيب هذا القول: " لو خلط في عشرين حديثا في سعة ما روى لما عد إلا ثقة "(الذهبي، 1985م).

ثانيا: إذا سئل عن سبب الجرح فذكر شيئا لا يجرح بمثله فهذا يعد منه تشددا.

ومن أمثلة ذلك:

1. أنه قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركته.

2. أنه أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتا – أي صوت الطنبور من بيته، أو صوت القراءة بألحان فتركه "(اللكنوي، 1407هـ).

ثالثا: ترك التشدد فيمن يهم وهمًا يسيرًا يغتفر مثله.

من الضوابط التي ينبغي على الناظر في تراجم الرجال مراعاتها، والتي نبه إليها الحافظ الذهبي –رحمه الله– أن بعض الأئمة قد يتشدد دون فيمن له هفوة تخالف السنة، فيتركون حديثه والرواية عنه، وان كان هو في نفسه ثقة إماما.

ولعل ذلك منهم بقصد زجره، وتأديبه، والتنبيه إلى المخالفة التي وقع فيها، لكيلا يقتدي به غيره، ممن يعرف منه الفضل والعلم(ابن موسى، 2000م)، لأنه ومن أظهر بدعته وجب الإنكار عليه، بخلاف من أخفاها، وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر، حتى ينتهي عن أظهار بدعته ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم، ولا يستشهد "(ابن تيمية، 1406هـ).

لكن ليس ذلك التشدد في حقه مزحزحا له عن رتبة العدالة والثقة التي يعترف بها، بل لكل من الأمرين جهته، فلا يتأثر صدقه وعلمه بذلك التشدد(ابن موسى،2000م).

ومن أمثلة ذلك:

1. في ترجمة " سعيد بن سليمان الضبي الواسطي البزار المعروف بسعدويه " (ت225 هـ).

قال فيه ابن سعد: " وكان ثقة كثير الحديث(ابن سعد، 1968م)"، وقال أبو حاتم: "ثقة مأمون، ولعله أوثق من عفان – إن شاء الله – "(ابن أبي حاتم، 1952م).

قال الحافظ الذهبي – رحمه الله -: "وأما أحمد بن حنبل فكان يغض منه، ولا يرى الكتابة عنه، لكونه أجاب في المحنة تقية، ويقول(الشيباني، 1988م): "صاحب تصحيف ما شئت "(الذهبي، 1985م).

يشير الحافظ الذهبي بذلك إلى ما رواه العقيلي بسنده عن أحمد بن محمد قال: " سمعت أبا عبدالله يسأل عن سعيد بن سليمان، ترى الكتابة عنه؟ فقال: أعفني عن المسألة عن هؤلاء " وذلك في حياة سعيد وذلك بعد المحنة (العقيلي، 1404هـ).

قال الخطيب البغدادي – رحمه الله -: " وكان سعدويه من أهل السنة، وأمتحن، فأجاب في المحنة "(الخطيب البغدادي،1417هـ).

ولا ريب أن هذا أمر لا حرج فيه بنص القرآن الكريم حيث قال الله تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ} [النحل: 106].

2. وفي ترجمة " عبد الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار (ت228 هـ).

قال ابن سعد: " وكان ثقة فاضلا، خيرا، ورعا "(ابن سعد، 1968م)، وقال أبو حاتم: " كان ثقة، وكان يعد من الأبدال "(ابن أبي حاتم،1952م).

ووثقه أبو داود (الخطيب البغدادي، 1417هـ)، (المزي،1418هـ)، والنسائي (الخطيب البغدادي،1417هـ)، (المزي، 1418هـ).

قال سعيد بن عمرو البرذعي: سمعت أبا زرعة وهو الرازي، يقول: " كان أحمد بن حنبل، لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيت في كتابه مضروبا عليهما، ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن أمتحن فأجاب "(أبو زرعة، 1982م).

وقال أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: " وصح عندي أنه لم يحضر أبا نصر التمار حتى مات – يعني أحمد بن حنبل – فحسبت أن ذاك لما كان أجاب في المحنة "(ابن حنبل، 1422هـ).

قال الحافظ الذهبي – معلقا -: " أجاب تقية، وخوفا من النكال، وهو ثقة بحاله، ولله الحمد "(الذهبي،1985م).

وقال في ميزان الاعتدال: " هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟ "(الذهبي، 1963م).

رابعا: ترك التشدد في جرح من نسب لبدعة خفيفة.

ومن أمثلة ذلك:

1. في ترجمة " مكحول الشامي أبي عبدالله الدمشقي " (ت 113 ه).

حكى الحافظ الذهبي قول أبي عبيد مولى سليمان: " ما سمعت رجاء يلعن أحدا الا رجلين، يزيد بن المهلب، ومكحول الشامي(الفسوي،1401ه)، فقال الحافظ الذهبي – عقبه -: " أظنه لأجل القدر "(الذهبي،1985م).

وقال في تاريخ الإسلام(الذهبي،2003م):" لعنه لكلامه في القدر "

وهذا من الحافظ الذهبي تفسير وبيان لعلة اللعن، وهي مأخوذة مما حكاه إبراهيم بن أبي علبة، قال: " وقف رجاء بن حيوة على مكحول، وأنا معه فقال: "يا مكحول بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر، والله لو أعلم ذلك لكنت صاحبتم من بين الناس "، فقال مكحول: " لا والله، أصلحك الله ما ذاك شأني، ولا قولي، أو نحو ذلك "(ابن حنبل، 2001م).

2. في ترجمة محمد بن قيس الأسدي الثقة: حيث قال فيه أبو نعيم الفضل ابن دكين " مرجئ " (ابن معين، 1979م) وتعقبه ابن معين، فقال: " كان أبو نعيم إذا قال في إنسان: أنه مرجئ، فهو من خيار الناس "(ابن معين، 1979م).

وقال أيضا كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانا، فقال " هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئا، فاعلم أنه صاحب سنة، لا بأس به "(ابن معين، 1988م).

خامسا: ترك التشدد في تكذيب من لم يثبت عليه الكذب والمبالغة في جرح الضعفاء.

ومن أمثلة ذلك:

1. ما جاء في ترجمة: " أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري " (ت276 ه).

قال مسعود السجزي: سمعت أبا عبدالله الحاكم يقول: " أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب"(الحاكم، 1408ه).

فتعقبه الحافظ الذهبي –رحمه الله– بقوله: " هذه مجازفة وقلة ورع، فما علمت أحدا اتهمه بالكذب قبل هذه القولة، بل قال الخطيب: " أنه ثقة "(الخطيب البغدادي، 1417ه)، وقد أنباني أحمد بن سلامة*، عن حماد الحراني، أنه سمع السلفي، ينكر على الحاكم في قوله " لا تجوز الرواية عن أبن قتيبة " ويقول: " أبن قتيبة من الثقات، وأهل السنة "، ثم قال: " لكن الحاكم قصده لأجل المذهب".

ثم قال الحافظ الذهبي – عقبه -: "عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية، ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب " مشكل الحديث " ما يخالف طريقه المثبتة والحنابلة، ومن أخبار الصفات تمر ولا تتأول، فالله أعلم "(الذهبي، 1985م).

قال الحافظ أبن حجر – رحمه الله -: " والذي يظهر لي أن مراد السلفي بالمذهب النصب، فان في ابن قتيبة انحرافا عن أهل البيت، والحاكم على ضد من ذلك، وإلا فاعتقادهما معا فيما يتعلق بالصفات واحد"(ابن حجر، 1379ه).

2. وفي ترجمة " أبي محمد الفضل بن محمد بن المسيب بن موسى الشعراني الخراساني " (ت 282 ه).

قال فيه الحاكم: " لم أر خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدق – رضوان الله عليه – وكان أديبا فقيها، عالما عابدا، كثير الرحلة في طلب الحديث، فهما عارفا بالرجال..."(الذهبي، 1985م).

وقال مسعود السجزي: سألت الحاكم عن الفضل بن محمد بن المسيب فقال: " ثقة مأمون لم يطعن في حديثه بحجة "(الحاكم، 1408ه).

وقال الحافظ الذهبي – عقيب هذا القول -: " وأما الحسين القباني فرماه بالكذب فبالغ "(الذهبي، 1985م).

سادسا: لا ينبغي أن ينكر على الراوي في تفرده بأحاديث إذا كان من الملازمين لشيخه أو إذا كان في سعة من العلم.

ومن أمثلة ذلك:

1. ما جاء في ترجمة " داود بن حصية القرشي المدني " (ت135 ه).

قال علي بن المديني: " ما روي عن عكرمة فمنكر الحديث "(ابن أبي حاتم، 1952م).

وقال أبو داود " أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديث عن شيوخه مستقيمة "(المزي،1418ه).

وقد بين الحافظ الذهبي –رحمه الله– سبب وصف الأئمة روايات داود بن حصين عن عكرمة بالنكارة، فنقل عن مصعب بن عبدالله الزبيري، أنه قال في عكرمة: " كان يرى رأي الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة، فتغيب عند داود بن حصين حتى مات عنده"(المزي، 1418ه).

ثم علق عليه بقوله: " ولهذا ينفرد عنه داود بأشياء تستغرب، وكثير من الحفاظ عدوا تلك الافرادات مناكير، ولا سيما اذا انفرد بها مثل أبن

* هو أحمد بن سلامة بن إبراهيم الحنبلي أحد مشايخ الحافظ الذهبي ترجم له في معجم شيوخه، (ج1- ص44-45).

إسحاق، ونحوه "(الذهبي،1985م).

وعلى هذا فلا وجه لاستنكار هذه المفاريد، ولا مسوغ لردها، وعدم قبولها منه إذا ثبت السند إليه، طالما هناك سبب أقتضى أن تكون هذه الروايات لا توجد إلا عنده، فمن ردها، وعدها مناكير فعذره أنه لم يقف عليها عند أصحاب عكرمة غير داود بن حصين، فلو صحت عن عكرمة لبادر غيره من ثقات أصحاب عكرمة إلى نقلها عنه، أمثال أيوب السختياني، وسلمة بن كهيل، وأبي الشعثاء جابر بن زيد البصري... وغيرهم من كبار أصحابه وهم كثر "(ابن موسى، 2000).

ولعل أعدل الأقوال في حق داود قول أبي أحمد بن عدي – رحمه الله -: " وداود هذا له حديث صالح، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية، إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون البلاء منهم(المزي، 1418ه)، مثل أبن أبي حبيبة هذا، وإبراهيم بن أبي يحيى، كان عند إبراهيم عنه نسخة طويلة "(ابن عدي، 1409ه).

2. وقال في ترجمة " خالد بن خداش بن عجلان المهلبي مولاهم البصري " (ت 223 ه).

"أبلغ ما نقموا عليه أنه ينفرد بأحاديث عن حماد بن زيد، وهذا لا يدل على لينه، فانه لازمه مدة "(الذهبي، 1985م).

وقال في تاريخ الإسلام(الذهبي، 2003م): "أكثر ما نقموا عليه أنه ينفرد بأحاديث عن حماد بن زيد، ولا ينكر عليه ذلك، فانه كان ملازما له".

ودليل ذلك قول سليمان بن حرب: " هو صدوق لا بأس به، كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد "، وأثنى عليه خيرا، وقال: " كان كثير الاختلاف إلى حماد بن زيد أو كثير اللزوم له "(ابن أبي حاتم، 1952م).

3. وقال في ترجمة: " سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم المصري " (ت 226 ه)

وقال أبن يونس في مكان آخر من تاريخه، " وهذا حديث أنكر على سعيد بن عفير، فما رواه أبن لهيعة غيره"*، وقال: " وكذا أنكر عليه حديث آخر رواه عن أبن لهيعة "

ثم قال الحافظ الذهبي – رحمه الله -: " من كان في سعة علم سعيد فلا غرو أن ينفرد، ثم أن أبن لهيعة ضعيف الحديث فالنكارة منه جاءت "(الذهبي، 1985م).

4. وفي ترجمة: علي بن عبدالله بن جعفر المعروف بابن المديني البصري " (ت334 ه).

ساق الحافظ الذهبي –رحمه الله– ما رواه الحسين بن فهم عن أبيه في قصة مناظرة الإمام أحمد بن حنبل مع أبن أبي داود المعتزلي، في مسألة رؤية الله في الآخرة، وما حكاه أبن أبي دؤاد، لتضعيف حديث الرؤية عن علي بن المديني أنه قال: " في هذا الإسناد من لا يعمل عليه، ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم، إنما كان أعرابيا بوالا على عقبيه"(الخطيب البغدادي، 1417ه).

قال الحافظ الذهبي –رحمه الله– تعقيبا على هذه الحكاية: "إن صحت الحكاية فلعل عليا قال في قيس ما عنده عن يحيى القطان، أنه قال: " هو منكر الحديث " ثم سمى له أحاديث استنكرها، فلم يضع شيئا، بل هي ثابتة، فلا ينكر له التفرد في سعة ما روى..."(الذهبي، 1985م).

سابعا: لا يلتفت إلى قول من تكلم في راو بلا حجة.

ومن أمثلة ذلك:

1. في ترجمة " أحمد بن عيسى بن حسان المصري المعروف بابن التستري " (ت243 ه).

تكلم فيه غير واحد، منهم:

أ. يحيى بن معين، قال أبو داود: " سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا اله إلا هو أنه كذاب "(المزي، 1418ه).

ب. وانتقد أبو زرعة الإمام مسلما –رحمه الله– لإخراجه حديث أحمد في " صحيحه "، فقال: يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه " الصحيح "... ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى – وأشار أبو زرعة إلى لسانه -، كان يقول الكذب "(الخطيب البغدادي، 1417ه)، (المزي، 1418ه).

ج. وقال أبو حاتم الرازي: " قيل لي بمصر: انه قدمها واشترى كتب ابن وهب، وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت ببغداد، فسألت هل يحدث عن المفضل. قالوا: نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب، والمفضل لا يستويان"(ابن أبي حاتم، 1952م).

ومع هذا فقد أخرج عنه البخاري في " صحيحه " ومسلم كذلك، وقال فيه الإمام النسائي: " ليس به بأس "(الخطيب البغدادي، 1417ه)، (المزي، 1418ه)، وقال أبو جعفر النحات: " أحد الثقات ".

وقال الخطيب البغدادي: " ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى، حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه"(الخطيب البغدادي، 1417ه).

* لم يذكر الذهبي نص الحديث، وأما في الكامل (ج3- ص411-412)، فانه من روايته عن مالك، لا عن ابن لهيعة.

وهذا الذي مال إليه الحافظ الذهبي –رحمه الله– وأرتآه، فقال: " العمل على الاحتجاج به، فأين ما تفرد به حتى فلينه به؟! "(الذهبي، 1985م).

وقال في ميزان الاعتدال(الذهبي، 1963م):" أحتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثا منكرا فأورده ".

وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله -: " إنما أنكروا عليه ادعاء السماع، ولم يتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير، والله أعلم "(ابن حجر، 1326ه).

2. وقال في ترجمة " إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي "، أختلف في تاريخ وفاته(الذهبي، 1985م).

" الرجل ثقة حافظ، وقد لينه حجاج الشاعر بلا وجه "(الذهبي، 1985م).

وكلام حجاج بن الشاعر في إبراهيم، قد ساقه الحافظ الخطيب –رحمه الله– بإسناده من طريق عبد الرحمن بن يوسف (وهو ابن خراش)، قال: سمعت حجاج بن الشاعر يقول: " رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم، وأبو نعيم يقرأ وهو نائم، وكان الحجاج يعق فيه "(الخطيب البغدادي، 1417ه).

وقال في ميزان الاعتدال(الذهبي، 1963م): "لا عبرة بهذا، وإبراهيم حجة بلا ريب "، وقال في الرواة الثقات (الذهبي، 1412ه): " لا عبرة بوقوعه فيه".

والعمدة في نسبة هذا القول إلى ابن الشاعر ضعيفة، إذ هي من رواية ابن خراش، وهو مذكور بالرفض، والله أعلم(الذهبي، 1963م)، (ابن حجر، د.ت).

ثامنا: فيما إذا شذ وحده وعارضه غيره بالتوثيق فهذا تشدد إلا إذا فسر بسبب الجرح تفسيرا وجيها.

ومن أمثلة ذلك:

1. في ترجمة " جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي " (ت 148ه).

قال علي بن المديني: سئل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد فقال: " في نفسي منه شيء "، فقلت: فمجالد؟ قال: " مجالد أحب إلي منه "(ابن عدي،1977م).

فتعقبه الحافظ الذهبي –رحمه الله– بقوله: " هذه من زلقات يحيى القطان بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرًا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى "(الذهبي، 1985م).

2. في ترجمة " إبراهيم بن طهمان بن شعبة الهروي نزيل نيسابور " (ت 163ه).

قال فيه محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي: " ضعيف وهو مضطرب الحديث "(الخطيب البغدادي، 1417ه).

فرد الحافظ الذهبي –رحمه الله– هذا الحكم واصفا إياه بالشذوذ فقال: " شذ الحافظ محمد بن عبدالله بن عمار فقال: " إبراهيم بن طهمان ضعيف، وهو مضطرب الحديث "(الذهبي، 1985م).

وقال في ميزان الاعتدال(الذهبي، 1963م): " ضعفه محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي وحده، فقال: " فذكر كلامه ".

وقال أيضا: " فلا عبرة بقول مضعفه... "(الذهبي، 1963م)، وقال في تاريخ الإسلام: " كذا قال وإبراهيم حجة ".

تاسعًا: قد يطلق الإمام في الراوي كلاما يفيد جرحا شديدا، ويخرج على قصد المبالغة، وهذا من التشدد.

قد يبالغ الإمام في حكمه على الراوي أحيانا، ويطلق عبارة لو أخذت على ظاهرها لأفادت جرحًا شديدًا يسقط به الراوي، ويطرح حديثه، فيحتاج الواقف عليها أن يحملها على قصد المبالغة في التليين ليتفق حكم ذلك الإمام مع حكم غيره من الأئمة، ويتناسب واقع حال الراوي المتكلم فيه "(ابن موسى، 2000م).

ومن أمثلة ذلك:

1. ما جاء في ترجمة " سليمان بن داود بن الجارود أبي داود الطيالسي البصري " (ت 204ه).

قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: " أخطأ أبو داود الطيالسي في ألف حديث "(ابن عدي، 1977م)، (المزي، 1418ه).

فتعقبه الحافظ الذهبي قائلا: " هذا قاله إبراهيم على سبيل المبالغة ولو أخطأ في سبع هذا لضعفوه "(الذهبي، 1985م).

وكلام الحافظ الذهبي هذا، يدل على أن ما قاله إبراهيم بن سعيد من الخطأ بهذا المقدار لم يحصل لأبي داود، إذ لو حصل أن أخطأ في سبع ما ذكره إبراهيم، لضعفه النقاد بسوء حفظه ورداءة ضبطه، ولما وثقوه، وأثنوا على حفظه، فدل ذلك على أن ما قاله لم يكن، وإنما أراد بقوله المبالغة في التليين "(ابن موسى، 2000).

2. وفي ترجمة " الربيع بن يحيى بن مقسم الاشنائي البصري " (ت 224 ه).

قال الحافظ الذهبي – رحمه الله -: " قال أبو حاتم: ثقة ثبت، وأما الدارقطني فلينه "(الذهبي، 1985م).

فذكر ما رواه أبو عبدالله الحاكم، قال للدارقطني: فالربيع بن يحيى الاشنائي؟ قال: " ليس بالقوي، يروي عن الثوري عن ابن المنكدر، عن جابر: "

الجمع بين الصلاتين "(الطحاوي، 1994م)، هذا يسقط مئة ألف حديث "(الدارقطني، 1404ه).

فتعقب الحافظ الذهبي –رحمه الله– كلام الدارقطني بقوله: " يعني: من أتى بهذا ممن هو صاحب مئة ألف حديث أثر فيه لينا، بحيث تنحط رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة، فكم ممن قد روى مئتي حديث، ووهم منها في حديثين، وثلاثة وهو ثقة "(الذهبي، 1985م).

عاشرًا: لا ينبغي جرح الراوي إذا جاء بالغرائب عمن يحتملها وإذا جرح لا يضره ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

1. في ترجمة محمد بن عمرو بن واقد الواقدي الأسلمي، أبو عبد المدني (207ه).

قال معاوية بن صالح:" قال لي أحمد بن حنبل: هو كذاب".

وقال معاوية أيضًا عن يحيى بن معين:" ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بشيء ".

وقال أبو داود: " أخبرني من سمع علي بن المديني يقول: روى الواقدي ثلاثين ألف حديث غريب ".

وقال محمد بن سعد:" محمد بن عمر بن واقد مولى لبني سهم من أسلم،.. وكان عالما بالمغازي والسيرة، والفتوح، وباختلاف الناس في الحديث، والأحكام، واجتماعهم على ما اجتمعوا عليه، وقد فسر ذلك في كتب استخرجها ووضعها وحدث بها".

وعن يعقوب مولى أبي عبيد الله، قال:" سمعت الداودي وذكر لواقدي، فقال: ذاك أمير المؤمنين في الحديث"(المزي، 1418ه).

وقد قال ابن سيد الناس عنه في كتابه عيون الأثر: " سعة العلم مظنة لكثرة الإغراب وكثرة الإغراب مظنة للتهمة والواقدي غير مدفوع عن سعة العلم فكثرت بذلك غرائبه"(ابن سيد الناس، 1993م).

2. ما جاء في ترجمة: علي بن معبد بن نوح البخاري ثم المصري الصغير (ت 259 ه).

قال أبو بكر بن الجعابي: " علي بن معبد بن نوح، نزل مصر " عند علي عجائب "(الخطيب البغدادي، 1417ه).

فعلقه الحافظ الذهبي –رحمه الله– على هذا بقوله: " قول أبي بكر: عنده عجائب " محتملة للتليين، فلا تقبل إلا مغيرة، والرجل ثقة صادق، صاحب حديث، ولكنه يأتي بغرائب عمن يحتملها "(الذهبي، 1985م).

وقوله: " ولكنه يأتي بغرائب عمن يحتملها، يحتمل أن يراد به معنيان:

1. أنه أتى بالغرائب عمن يحتملها لكثرة سماعه، وسعة حفظه، وذلك أنه روى عن شيوخه مكثرين في الرواية والرحلة، الذين يحتمل منهم التفرد والإغراب، لكثرة ما كتبوا من الأحاديث.

2. أنه يأتي بالغرائب عمن يحتملها لضعفه وخفة ضبطه، وذلك أنه يروي الغرائب عن شيوخ ضعفاء، أو من لا يقبل تفردهم "(ابن موسى، 1952م).

حادي عشر: لا يلتفت إلى الجرح في الثقة إذا ورد في كتب الضعفاء إما على سبيل الغلط أو الدفاع عنهم.

وقد جاء في ميزان الاعتدال قال: " وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أرض الرأي أن أحذف أسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفا من أن يتعقب علي، لأني ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي، وغيرهما من الصحابة فاني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فان الضعف إنما جآء من جهة الرواة إليهم.

وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فان ذكرت أحدا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس، إذ إنما يضر الإنسان الكذب والإصرار على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل، فانه ضيانه وجناية، والمرء المسلم يطبع على كل شيء إلا الخيانة والكذب "(السجستاني، 1983م).

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

1. قال في ترجمة " أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعه العبدي ثم العوفي البصري " (ت107ه أو بعد ذلك بسنة).

استشهد به البخاري، ولم يروله(البخاري، 1422ه)*، وقد أورده العقيلي(العقيلي، 1984م)، وابن عدي(ابن عدي، 1997م) في كتابيهما فما ذكرا له شيئا يدل على لين فيه، بلى قال ابن عدي: كان عريفا لقومه(الذهبي، 1985م)".

وإنما ذكره ابن عدي والعقيلي في كتابيهما لغمز ابن عون فيه، فقد روى عمرو بن علي الفلاس، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: " جاء التيمي

* كتاب الشروط، ج5، ص314 حديث رقم 2781.

يوما إلى ابن عون، فقال التيمي: " فان كنت رأيت أبا نضرة فمه " فسكت ابن عون "(العقيلي، 1984م).

وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: أبو المتوكل، وأبو نضرة، وأبو الصديق، ما أقرب أمرهم، قريب من قريب، إلا أن أبا نضرة أكثر رواية، وقد غمزه ابن عون "(السجستاني، 1983م).

وهذا هو سبب ايراد العقيلي، وابن عدي، وأبا نضرة في كتابيهما في الضعفاء ومع ذلك فقد قال ابن عدي: " ولأبي نضرة العبدي حديث صالح عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبدالله، وغيرهما، وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، ولم أر له شيئا من الأحاديث المنكرة؛ لأني لم أجد له إذا روى عن ثقة حديثا منكرًا، فلذلك لم أذكر له شيئا "(ابن عدي، 1977م).

2. وفي ترجمة " سيف بن سليمان المكي المخزومي مولاهم " (ت 151 ه).

" وتعنت ابن عدي بذكره في " الكامل "(ابن عدي، 1977م)، وساق حديثه عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس مرفوعا، حديث: قضى بيمين وشاهد "(مسلم، د.ت)، (الذهبي، 1985م).

قال ابن عدي في آخر الترجمة: " ولسيف بن سليمان غير ما ذكرت من الحديث، وحديثه ليس بالمنكر، وأرجو أنه لا بأس به "(ابن عدي، 1977م).

ثاني عشر: التشدد فيمن كان يدخل على السلطان.

مثال في ترجمة " محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني " (ت125ه).

نقل الحافظ الذهبي –رحمه الله– قول مكحول الشامي أبي عبدالله، في الإمام الزهري: " أي رجل هو لولا أفسد نفسه بصحبة الملوك "(الفسوي، 1981 م).

فعلق عليه الذهبي –رحمه الله– قائلا: "بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري لكونه كان مداخلا للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحصبة، وأين مثل الزهري – رحمه الله -؟! "(الذهبي، 1985م).

وقال فيه الحافظ ابن حجر –رحمه الله– " الفقيه الحافظ، المتقن على جلالته وإتقانه "(ابن حجر، 1986م).

المطلب الثاني: آثار التشدد في الجرح.

الفرع الأول: فضل التشدد و آثاره الإيجابية.

ما من شك أن للتشدد في جرح الرواة كثيرًا من الفضائل التي تصون الرواية وتحميها من الأخطاء والأوهام والكذب وغير ذلك، وتتلخص هذه الآثار فيما يلي:

أولًا: تعزيز قاعدة التثبت في الرو اية والأخذ عن الثقات.

فإن مبنى هذا الدين على التبيّن والتثبت، قال تعالى: {يَا أَيهَا الَّذين آمنُوا إِن جَاءَكُم فَاسق بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا} [الحجرات: 6]، وقد وصى عقبة بن معيط أبناءه عند موته فقال:" يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من ثقة"(ابن عبد البر، 1387 ه)، وقد أُثر عن غير واحد من السلف قوله:" إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه"(ابن عبد البر، 1387 ه)، ولا شك أن مثل هذه النصوص تتوافق كثيرًا مع مبدأ التثبت في الرواية والتشدد في قبول الرواة.

ثانيًا: إن التشدد في جرح من يستحق الجرح أمر محمودًا وليس مذمومًا من أجل حماية وحراسة الدين.

وفي هذا يقول الإمام الذهبي:" ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل... فوالله لولا الحفاظ الأكابر – قلت: ومنهم من وصف بالتشدد- لخطبت الزنادقة على المنابر "(الذهبي، 1985م)، يقول الحافظ ابن حجر:" وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة (من روى حديثا وهو يظن أنه كذب)(الترمذي، 1975 م)*، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا"(ابن حجر، 1422ه).

ثالثًا: من فو ائد التشدد تعزيز هيبة الحديث النبوي في صدور من يتصدون لرو ايته ممن لا يحسنون ذلك.

فحينما يعلم من يتقوّل على النبي صلى الله عليه وسلم أن هناك من يعد أخطاؤه من النقاد فإنه إما يجتهد في ضبط ما يروي، أو ينصرف عن الرواية ويدع الميدان لأهله.

* أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن المغيرة بن شعبة، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

رابعًا: التشدد قد يكون في جرح رواة الحديث وقبولهم، وقد يكون في كيفية تبليغ الحديث وأدائه، وهذا كله له فوائد تربوية تعزز الأخلاق الحسنة في رواة الحديث؛ إذ يتعود طالب العلم على الصبر في احتمال تشدد شيخه فيما ينبغي التشدد فيه، كما أنه يكتسب خلق التثبت والاحتياط في كل ما يروي، وبهذا لا يكون التشدد كله مذمومًا، بل فيه جانب إيجابي تربوي تعليمي يلزم الأخذ به في بعض الأحيان التي تستدعيها مناسبات الأحوال.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتشدد

إن للتشدد في جرح الرواة آثار سلبية تتلخص فيما يأتي:

أولا: يترتب على التشدد في الجرح، رد جملة كثيرة من الآثار النبوية

وهذا ما أشار إليه الإمام الذهبي –رحمه الله– في كلامه على أبان بن تغلب الكوفي، فأبان هذا معروف أنه شيعي جلد ومع ذلك قال عنه الذهبي " لنا صدقه ووعليه بدعته"(الذهبي، 1963م).

قلت: وكلام الذهبي هذا جآء في راو فيه بدعة واضحة، ومع ذلك بين الذهبي –رحمه الله– أنه لا بد من التعامل الدقيق مع أمثال هؤلاء، وهم فهم بدعة واضحة فمن باب أولى أن الرواة الذين في أصلهم عدول وجاء فيهم كلام من بعض النقاد المتشددين أن نقبل رواياتهم وإلا ضاع كثير من الأحاديث النبوية.

ثانيا: الطعن في بعض العلماء الكبار الذين عليهم مدار الدين من ناحية الرواية، وحفظ السنة النبوية.

فقد نجد بعض النقاد قد تعرض بكلام على هؤلاء العلماء الكبار وومثال ذلك: فعل أبي حاتم مع الإمام البخاري، عندما ترك الرواية عنه بسبب كلام محمد بن يحيى النيسابوري عندما قال إن الإمام البخاري يقول " لفظي في القرآن مخلوق " فترك أبو حاتم الرواية عنه (ابن أبي حاتم، 1952م).

ومما لا شك فيه أن هذا ظلم واضح وصريح بحق البخاري – رحمه الله -، يقول تاج الدين السبكي: " فيا الله والمسلمين

أيجوز لأحد أن يوقل: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة، ومقدم أهل السنة والجماعة"(السبكي، 1404ه).

ثالثا: أن كثيرًا من تاريخ هذه الأمة وحضارتها مقيد ومروي، عن بعض الرواة الذين فيهم جرح

وعلى رأسهم ابن اسحاق صاحب المغازي، والواقدي، الذين غطوا جزءًا كبيرا من المغازي والسير، فإذا أخذ الجرح فيه مطلقا، ترتب على هذا ذهاب كثير من الوقائع الإسلامية التي تكلم عليها مثل هؤلاء العلماء.

الخاتمة وأهم النتائج

بعد أن انتهيت من هذا البحث أود أن ألخص رؤوس المسائل التي تضمنها وأهم النتائج التي توصلت إليها:

1- التشدد خلق في بعض نقاد الحديث كان الباعث عليه حراسة السنة النبوية المطهرة من وهم الواهمين وانتحال المبطلين.

2- ليس كل تشدد في النقاد مذمومًا، والجانب الممدوح هو الجانب الذي خفي على كثير من الناس، إذ لولا قيض الله تعالى بعض النقاد المتشددين في تزكية الرواة وقبول رواياتهم، إذن لوجدنا كثيرًا من المنحول والدخيل والموهوم.

3- في كل طبقة من طبقات النقاد لا يخلو الأمر من وجود نماذج من أهل التشدد؛ الذين دفعهم لذلك التحوط والتثبت في رواية الحديث النبوي، وسبيل ذلك عندهم التبصّر في أحوال الرواة والنقلة إلى الحد الذي وصف الواحد منهم بأنه من أهل التشدد.

4- ربما كان من غير المقبول أن يوصف الناقد بأنه متعنت، وقد أطلق هذا الوصف على فضلاء من نقاد الحديث وأساطينه، ولو وصف أمثال هؤلاء بأنهم من أهل التشدد أو التثبت لكان أحرى وأنزه، إد أخلاق النقاد لا تناسبها المعاني اللغوية لمفردة العنت، ومع ذلك أعتقد أن أهل لما استعملوا مصطلح التعنت ما كانوا يقصدون معناه، ولا الإساءة لمن وصفوهم به.

5- للتشدد أسباب عديدة يمكن تقسيمها باعتبار الناقد نفسه وما يتعلق بأخلاقه، أو باعتبار الرواية وغرض صيانتها من الزلل.

6- التشدد من غير تأسيس على ضوابط تحكم مساره يظل حكمًا ذاتيًا جزافًا مزاجيًا بعيدا عن الإنصاف والموضوعية، وعلماؤنا النقاد أنزه من ذلك.

7- للتشدد آثار كثيرة؛ بعضها إيجابي مفيد، وبعضها الآخر سلبي ضار، والوجب أن ننظر في فوائد التشدد المتمثلة في صون الراوي وحماية الرواية من العثار لتبقى آثاره الضارة حالات خاصة لا نقف عندها كثيرًا ولا تعطل قافلة السنة النبوية المشرفة.

المراجع

إبراهيم، م. وأحمد، ز. وحامد، ع. ومحمد، ن. (2004). *المعجم الوسيط*. مكتبة الشروق الدولية.

ابن أبي حاتم، ع. (1952م). *الجرح والتعديل*. بيروت: دار إحياء التراث العربي

ابن الجوزي، ج. (1992م). *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، أ. (1986م). *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن حبان، م. (1396هـ). *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. حلب: دار الوعي.

ابن حبان، م. (1973م). *الثقات*. الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد.

ابن حجر، أ. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أ. (1379هـ). *فتح الباري*. بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر، أ. (1422هـ). *نزهة النظر*. الرياض: مطبعة سفير.

ابن حجر، أ. (1971م). *لسان الميزان*. (ط2). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ابن حجر، أ. (1986م). *تقريب التهذيب*. دمشق: دار الرشيد.

ابن حنبل، أ. (2001م). *العلل ومعرفة الرجال*. (ط2). الرياض: دار الخاني.

ابن حنبل، أ. (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. مؤسسة الرسالة.

ابن سعد، م. (1968م). *الطبقات الكبرى*. بيروت: دار صادر.

ابن سيد الناس، م. (1993م). *عيون الأثر*. بيروت: دار القلم.

ابن عبد البر، ي. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عدي، أ. (1997م). *الكامل في ضعفاء الرجال*. بيروت: الكتب العلمية.

ابن عساكر، أ. (1995م). *تاريخ دمشق*. دار الفكر.

ابن معين، ي. (1979م). *تاريخ ابن معين*. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن معين، ي. (1988م). *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن منظور، م. (1414هـ). *لسان العرب*. (ط3). بيروت: دار صادر.

ابن موسى، أ. (2000م). *ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي*.

أبو شعر، ط. (2005). بحث منهج الإمام يحيى القطان في توثيق الرواة. *مجلة الجامعة الإسلامية*، 13(2).

أبو صعيليك، ع. (2016). استخارة ابن حِبَّان في الجرْح والتعديل دراسة نقدية تحليلية. *مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون*، 43(2).

الآجري، م. (1999م). *الشريعة*. (ط2). الرياض: دار الوطن.

الأنباري، م. (1992م). *الزاهر*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

البخاري، م. (1422هـ). *الجامع المسند*. دار طوق النجاة.

البيهقي، أ. (1391هـ). *مناقب الشافعي*. القاهرة: دار التراث.

الترمذي، م. (1975م). *سنن الترمذي*. (ط2). مصر: مطبعة مصطفى.

الحاكم، م. (1988م). *سؤالات مسعود بن علي السجزي*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أ. (1409هـ). *الكفاية في علم الرواية*. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخطيب البغدادي، أ. (1417 هـ). *تاريخ بغداد*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الدارقطني، ع. (1984م). *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*. الرياض: مكتبة المعارف.

الدارمي، ع. (2013). *مسند الدارمي*. بيروت: دار البشائر.

الذهبي، أ. (1963م). *ميزان الاعتدال*. بيروت: دار المعرفة.

الذهبي، أ. (1985م). *سير أعلام النبلاء*. (ط3). مؤسسة الرسالة.

الذهبي، أ. (1992م). *الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم*. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الذهبي، أ.(2003م). *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام*. دار الغرب الإسلامي.

الرازي، م. (1999م). *مختار الصحاح*. (ط5). بيروت: المكتبة العصرية.

الزمخشري، أ. (1998م). *أساس البلاغة*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السبكي، ع. (1990). *قاعدة في الجرح*. (ط5). بيروت: دار البشائر.

السجستاني، أ. (1983م). *سؤالات أبي عبيد الآجري*. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

سعد، ق. (2002). *منهج النسائي في الجرح والتعديل*. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

السهمي، ح. (1984م). *سؤالات حمزة بن يوسف السهمي*. الرياض: مكتبة المعارف.

الشيباني، أ. (1988م). *الجامع في العلل ومعرفة الرجال*. بومباى: الدار السلفية.

الطبراني، س. (1984م). *مسند الشاميين*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطحاوي، ج. (1994م). *شرح معاني الآثار*. عالم الكتب.

العصفري، خ. خ. (1387هـ). *الطبقات*. بغداد: مطبعة العالي.

العقيلي، م.(1984م). *الضعفاء الكبير*. بيروت: دار المكتبة العلمية.
الفسوي، ي. (1981م). *المعرفة والتاريخ*. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
الفيروزآبادى، م. (2005م). *القاموس المحيط*. (ط8). بيروت: مؤسسة الرسالة.
اللكنوي، م. (1407ه). *الرفع والتكميل*. (ط3). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
المزي، ي. (1418ه). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
المعلمي اليماني، ع. (1406ه). *التنكيل*. (ط2). الرياض: مكتبة المعارف.
المقدسي، م. (1405ه). *شروط الأئمة الستة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
النبهاني، ت. (2003م). *الشخصية الإسلامية*. (ط6).

References

Abu Shaar, I. (2005). Researching the approach of Imam Yahya Al-Qattan in documenting the narrators. *Journal of the Islamic University*, 13(2).

Al-Ajri, M. (1999 AD). *Islamic law*. (2nd Ed.). Riyadh: Dar Al-Watan.

Al-Aqili, M. (1984 AD). *Aldhu'afaa' alkabeer*. Beirut: Scientific Library House.

Al-Bayhaqi, A. (1391 AH). *Manaqib alshafi'i*. Cairo: Heritage House.

Al-Bukhari, M. (1422 AH). *Aljami' almusnad*. Touq Alnajah House.

Al-Daraqutni, A. (1984AD). *Questions of Al-Hakim Nisaburi Darqutni*. Riyadh: Knowledge Library.

Al-Darmy, A. (2013). *Al-Darmy's musndad*. Beirut: Dar Al-Bashaer.

Aldhahabi, A. (1963 AD). *Mizan ale'tidaal*. Beirut: House of Knowledge.

Aldhahabi, A. (1985 AD). *Siyar a'laam alrijaal*. (3rd Ed.). Alresalah Foundation.

Aldhahabi, A. (1992 AD). *Trustworthy narrators who speak what does not require their response*. Beirut: Dar Al-Basheer Islamic House.

Al-Dhahabi, A. (2003). *The history of Islam and the deaths of famous people and figures*. Islamic West House.

Al-Fasawy, Y. (1981 AD). *Alma'rifah wa altareekh*. (2nd Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Hakim, M. (1988 AD). *Questions of Masoud bin Ali Alsijzi*. Beirut: Islamic West House.

Al-Khatib Al-Baghdadi, A. (1409 AH). *Alkifayah fi 'ilm alriwayah*. Medina: Scientific Library.

Al-Khatib Al-Baghdadi, A. (1417 AH). *Tareekh baghdaad*. Beirut: Scientific Books House.

Al-Laknoi, M. (1407 AH). *Alrafi' wa altakmeel*. (3rd Ed.). Aleppo: Islamic Publications Office.

Al-Maqdisi, M. (1405 AH). *Conditions of the Six Imams*. Beirut: Scientific Books House.

Al-Mizzi, J. (1418 AH). *Tahdheeb alkamal fi asmaa' alrijaal*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Moalami Al-Yamani, P. (1406 AH). *Altankeel*. (2nd Ed.). Riyadh: Knowledge Library.

Al-Razi, M. (1999 AD). *Mukhtar Al-Sihah*. (5th Ed.). Beirut: Modern Library.

Alsahmi, H. (1984AD). *Questions of Hamza bin Yousef Al-Sahmi*. Riyadh: Knowledge Library.

Al-Shaibani, A. (1988 AD). *Aljami' fi 'illal wa ma'rifat alrijaal*. Bombay: The Salafi House.

Al-Sijistani, A. (1983 AD). *Questions of Abi Obaid Al-Ajri*. Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Al-Subki, A. (1990). *Qa'edah fi aljarih*. (5th Ed.). Beirut: Dar Al-Bashaer.

Al-Tabarani, S. (1984AD). *Musnad alshaimiyeen*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Tirmidhi, M. (1975 AD). *Sunan al-Tirmidhi*. (I 2). Egypt: Mustafa Press.

Al-Zamakhshari, A. (1998 AD). *Asaas albalaghah*. Beirut: Scientific Books House.

Anbari, M. (1992 AD). *Zahir*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Asfari, K. K. (1387 AH). *Altabaqaat*. Baghdad: Al-Aali Press.

Eltahawy, C. (1994 AD). *Sharih ma'ani alathaar*. The world of books.

Firouzabadi, M. (2005 AD). *Almuheet dictionary*. (8th Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Abd al-Bar, Y. (1387 AH). *Altamheed for Al-Muwatta of meanings and evidence*. Morocco: Ministry of All Awqaf and

Islamic Affairs.

Ibn Abi Hatim, P. (1952 AD). *Aljarh wa alta'deel*. Beirut: Arab Heritage Revival House

Ibn al-Jawzi, C. (1992 AD). *Almuntatham for the history of nations and kings*. Beirut: Scientific Books House.

Ibn Asaker, A. (1995 AD). *History of Damascus*. Daar Alfikir.

Ibn Hajar, A. (1326 AH). *Tahtheeb altahtheeb*. India: Systematic Encyclopedia Press.

Ibn Hajar, A. (1379 AH). *Fatih albari*. Beirut: House of Knowledge.

Ibn Hajar, A. (1422 AH). *Nuzhat alnathar*. Riyadh: Safeer Press.

Ibn Hajar, A. (1971 AD). *Lisan almizaan*. (2nd Ed.). Beirut: Al-Alamy Foundation for Publications.

Ibn Hajar, A. (1986 AD). *Taqreeb altahtheeb*. Damascus: Dar Al-Rasheed.

Ibn Hanbal, A. (2001 AD). *Al'illal wa ma'rifat alrijaal*. (I 2). Riyadh: Dar Al-Khani.

Ibn Hanbal, A. (2001 AD). *Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal*. Alresalah Foundation.

Ibn Hibban, M. (1396 AH). *Al-Majrouhin of the modernists, the weak and the abandoned*. Aleppo: Alwa'i House.

Ibn Hibban, M. (1973 AD). *Althiqaat*. India: The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad.

Ibn Manzoor, M. (1414 AH). *Lisan al'arab*. (3rd Ed.). Beirut: Dar Sader.

Ibn Mu'in, Y. (1979 AD). *The history of Ibn Ma'in*. Makkah Al-Mukarramah: Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage.

Ibn Mu'in, Y. (1988 AD). *Questions of Ibn Al-Junaid to Abu Zakaria Yahya bin Maeen*. Al-Madinah Al-Munawwarah: Al-Dar Library.

Ibn Musa, A. (2000 AD). *The controls of Jarih and ta'deel for Al-Hafiz Al-Dhahabi*.

Ibn Saad, M. (1968 AD). *Altabaqaat alkubra*. Beirut: Dar Sader.

Ibn Sayyid Alnaas, M. (1993 AD). *'uyuun alathar*. Beirut: Dar Al Qalam.

Ibn Taymiyyah, A. (1986 AD). *The Sunnah of the Prophet in reversing the words of the Shiites Qadariyya*. Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.

Ibn Uday, A. (1997 AD). *Alkamil fi dhu'afaa alrijaal*. Beirut: Scientific Books.

Ibrahim, M., Ahmed, Z., Hamed, A., & Muhammad, N. (2004). *Alwaseet dictionary*. Al Shorouk International Library.

Nabhani, T. (2003 AD). *Islamic character*. (6th Ed.).

Saad, Q. (2002). *Alnasa'i's approach to jarih and ta'deel*. Research House for Islamic Studies and Heritage Revival.

Se'ilik, A. R. (2016). The Ibn Hibban's (guidance prayer) istikharah about narrators (al-Jarh and al-Ta'dil). *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 43(2).